

## مَنْ هُمُ الْمُخَاطَبُونَ بِالشَّرِيعَةِ؟



اتفق المسلمون كلّهم على أنّ أحكام الشريعة شاملةً لكل مكّلّف من ذكر وأنثى قد وصل إلى سنّ التكليف، وهو متساونون بالنسبة إليها، لا فرقٌ في ذلك بين ملك ومتسلّل، أو رجل وامرأة، أو أسود وأبيض، أو غنيٍّ وفقيرٍ، لقد خاطب القرآن الكريم بآيات عديدة وبأسلوب واضح وصريح كلاً من الرجل والمرأة، مؤكّداً على أنّ أحكامه غير مرتبطة بجنس معينٍ، كما نقرأ في هذه الآية: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالْحَافِظَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالْمُغْفِرَةُ وَأَجْرًا عَظِيمًا) (الأحزاب/ 35). وفي المجتمع الذي تحكمه شريعة الإسلام، والذي يشكّل المسلمون أكثرية فيه تكون الأقلّيات الدينية الرسمية معذورةً ومُعفاةً من اتباع الشريعة، إلا في موارد حفظ النظام العام، وطبقاً للشرع الإسلامي، فإنّ اليهود والمسيحيين (أهل الكتاب) في الهند، والزرادشتيين في إيران لهم شريعتهم الخاصة بهم ويقع تدبير أمورهم الشخصية والاجتماعية على عاتقهم، وهو ما يفسّر بقاء نظام حكومة الشعب قروناً عديدة في عالم العثمانيين، وفي هذا نظام مع أنّ النظام الاجتماعي والاقتصادي إسلامي، فإنّ حقوق الأقلّيات الرسمية كانت محفوظةً بصورةٍ يُؤمنَ بها على حقوق

الأقليات دون تعدٍ أو إلغاء من قبل الأكثريّة. إنَّ الإمبراطوريّة العثمانيّة ضمّنت حقوق اليهود والمسيحيّين، وإذا كانت قد حصلت في بعض الأحيان تصادماتٌ طائفيّة هنا وهناك، غير أنَّ عامة العلاقات الاجتماعيّة كان يحكمها الودُّ والوئام، بخلاف ما رأيناه إبان تفكّك يوغسلافيا، حيث وقعت مجازرٌ مروعة ارتکبها الصرب بحق المسلمين، مع ما رافق ذلك من تطهير عرقيٍّ مُورسٍ ضدّهم.

مقوّلات الأعماّل والقيّم: على أساس أحكام الشريعة الإسلاميّة أوجبَ الله تعالى خمسَ مقوّلات، وجعلها في عهدة الإنسان، وهي: الواجب، والحرام، والمباح والمكرُوه، والمندوّب؛ ويوجّد في كل واحدة من هذه المقوّلات اختلافاتٌ دقيقة، وتقسيمات كثيرة، ليس هنا محلٌّ بحثها، ومثلاً على ذلك ينقسم الواجب إلى عينيٍّ وكفائيٍ، فالصلة اليوميّة من الأحكام الواجبة العينيّة، يعني أنها يجب على كل فرد مسلم، أما إنشاء المستشفيات ودور الأيتام، فهو من الواجبات الكفائيّة أي واجب على المجتمع كله، وليس على كل فرد فرد، فإذا تصدّى له أحد سقط عن الآخرين. كذلك إنَّ أركان الإسلام، والتوجه الكامل لسلامة الفرد من جملة الواجبات، كما أنَّ حماية الأسرة وإطعام المساكين والجائعين والإنفاقَ على الزوجة تندرج تحت مقوله الواجب، أمّا المستحبّات فهي أعمال ليست بواجبة، لكنَّها مرضيّةٌ للسبحان، ومحبّة للعزّة الأخرويّة، وهي تشرّف الإنسان وتوجب له الثواب الإلهي، وتتّسم تلك الأعمال بشمولها لأعمال الخير التي تتمُّ طوعاً، كبناء المدرسة والمستشفى، والإتيان بالنوافل والاستنان بسندَة النبي (ص) الشخصيّة، هذه الأعمال كلها ندبها الشريعة لها ولم توجّبها، ومقوله الحرام تشمل جميع الأفعال التي يجب ارتکابُها العذاب ويوجّب تركُها السعادةَ والأجر، بعبارة أخرى تشمل مقوله الحرام كلَّ الأحكام التي تقع تحت (لا تفعل) وتقع في عشرة أمور، ومثالها القتل والزنا والسرقة وأعمال أخرى، مثل أكل لحم الخنزير وشرب الدم وشرب الخمر وأكل الربا ولعب القمار والجميع بين الأخرين والنظر إلى عورة الأجنبي وغيرها، ويقع تحت هذه المقوله الكثيرُ من المسائل الأخلاقية والمعنوية وحتى المسائل المرتبطة بالنظام الغذائي للإنسان. أمّا المكرُوهات، وهي الأفعال التي يكون تركُها أولى من فعلها، وهي تقابل المندوّبات، فإنَّ الشارعَ لم يحدد عقوبة على ارتکابها، لكنَّ اجتنابها يوجّب الأجر الجزييل من الله سبحانه، فالطلاق مثلاً، جائز شرعاً، إلا أنَّه من أشد المكرُوهات إلى الله "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"! واستعمال أواني الذهب والفضة كذلك من المكرُوهات، ومسائل أخرى خاصة بالاقتصاد أيضاً كالعزم على شراء سلعة كان قد اشتراها آخر. وأخيراً المُبَاحات، وهي الأفعال التي يكون الإنسان فيها مطلقَ العنوان، وأفضل مثال على ذلك الأغذية التي جوزَ القرآن تناولها، وقد ينقلب العمل من حرام إلى مباح، وذلك عند الضرورة، كما لو أكل شخص من لحم حيوان ميت لأجل سدّ رقمـه، وإنقاد حياته من خطر الموت مع عدم وجود شيء آخر يأكله، وعموماً، إنَّ كل عمل لا يندرج تحت المقوّلات الأربع سابقاً

الذكر، ولا يجلب ضرراً معيناً فهو مباح، وحيث إنّ الكثيرين من المسلمين يعيشون في الغرب فقد وَجَدَتْ كلمة (حلال) طريقها إلى الثقافة اليومية للكلمات الإنكليزية المتداولة، وهذا الأمر يحتاج إلى توضيح للعلاقة بين مقوله الحلال والأحكام الخاصة بالنظام الغذائي، وإن كانت مساحة هذا الموضوع أوسعَ من أن تحصر في هكذا بحوث. توجد في الإسلام مرتبطة بنظام الأطعمة والأغذية وترجع أصول تلك الأحكام إلى الدين، كما تُعتَبر الطريق إلى صنع حياة مقدّسة، هذا وإنّ تلك الأحكام، وإن لم توجد بتلك الدرجة من التعقيد كما في الديانة اليهودية والهندية، إلا أنّ هناك مشتركاتٍ فيها بين الديانة الإسلامية واليهودية، فالمسلمون لا يأكلون لحم الخنزير، ويتجنبون كل ما يمكن أن يخرج منه، من دُهن وغيره، وكذلك اليهود، وأيضاً يشترك المسلمون واليهود في أكل لحوم الحيوانات من البقر والغنم والطيور وأمثال ذلك، مع التأكيد على أن تكون وفقَ الضوابط الشرعية، ومذبحةً باسم الله أمّا المسيحيون فيعتقدون بأنّ ذبح المسيحي يقتضي عدم ضرورة الذبح الشرعي للحيوانات التي يأكلون لحمها، وأنّ ما يُسمّى عند اليهود بـ(اللحم الطاهر) قريبٌ وشبيه جدّاً باصطلاح اللحم الحلال عند المسلمين، ويتجنب المسلمون أيضاً المشروبات الكحولية لأنها كلهم الخنزير في نجاستها - كما هو اعتقاد المسلمين واليهود بالنسبة إلى هذا الحيوان - بل بحسب ما ذُكر من أنّ مضارّها أكثر من منافعها. ويعتقد قسم من الغربيين أنّ هذا التقسيم الخماسي للأحكام في الشريعة الإسلامية من شأنه أن يستلبَ روح الحياة الدينية ويستبدلها بحياة ميكانيكية خالية من العواطف، وهذا الكلام ليس صحيحاً في حق الإسلام، ولا يوصف به أيّ دينٍ آخر كاليهودية التي تتمتع بشريعة شبيهة بشريعة الإسلام وكذلك عند الهندود؛ لأنّ تلك المقولات الخمس هي إشارات وعلامات دالة في طريق الحياة. الطريق الذي لا بدّ من طيّبه، سواء في ذلك الرجل أم المرأة، والذي يحمل في كل خطوه من خطواته صراعاً بين قوى الخير والشر الكامنة في النفس أو على حدّ تعبير سيمون ويل (الجاذبة والموهبة الإلهية). إنّ الشريعة المقدّسة - أيّة شريعة - لا تقلل من نشاط الإنسان في الحياة ومسؤوليته العظيمة في الاختيار؛ بل إنّ كل دين يتناقض مع الأصول والموارين الحاكمة على أجوائه وب بيئته. في حين يبقى النشاطُ والهيـجانُ الروحي على نسق واحد بين أتباع الديانات المختلفة؛ سواء أكانوا يهوداً أو زرادشتين أو مسيحيين أو مسلمين أو هندوساً أو بوذيين أتباعَ ديانة تاو أو كنفوشيوس أو أتباعَ واحد من الديانات البدائية. إنّ الشريعة الإسلامية لا تلغى هذا النشاط، ولا تنفي مسؤولية الإنسان إزاء خالقه ووجوداته، بل تقوم بتأمين الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان، وتحصي قداسةً على الحياة اليومية.

المصدر: كتاب قلب الإسلام.. قيم خالدة من أجل الإنسانية